ملف اليوم

نحو ٤٠ مليون ناخب مصري ممن يحق لهم التصويت يحثون الخطى مع ساعات الصباح الاولى من اليوم إلى صناديق الاقتراع، للإدلاء بأصواتهم في انتخابات مجلس الشعب، وسط اشتعال المنافسة بين الحزب الوطني الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين وحزب الوفد الليبرالي المعارض ، وتبادل للاتهامات وعنف غير مسبوق يتخوف منه المراقبون ويعرف في الداخل المصري بـ"البلطجة". وسيختار المصريون ممثليهم لشغل ٤٤٤ مقعداً إضافة إلى ٦٤ مقعدا انتخابيا مخصصا للمرأة. وبحسب الدستور يجب أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين .. الانتخابات المصرية موضوع ملف اليوم الذي من خلاله تسلط "المدى" الضوء على جانب مما رافقها من حملات انتخابية واعمال عنف وتبادل للاتهامات بين الحزب الحاكم ومعارضيه بعدم ضمان اجراء انتخابات نزيهة.

■اعد الملف/ جمال القيسي

40 مليون مصري

ينتخبون ممثليهم اليوم .. ومخاوف من غياب النزاهة وحضور "البلطجة"!

اتهامات مبكرة بالتزوير وخوف من ان تكون الانتخابات الأسوأ

يتوجه الناخبون المصريون اليوم الاحد الى صناديق الاقتراع لاختيار ٥٠٨ مرشحين في البرلمان فيما تؤكد جماعة الاخوان المسلمين، اكبر قوى المعارضة، ان الانتخابات "زورت مبكرا" بينما يكرر مسؤولو الحكومة والحزب الوطني الحاكم ان عمليات الاقتراع ستتسم بكل "النزاهة والشفافية".

وستكون الوعود الحكومية موضع اختبار في هذه الانتخابات التي تديرها لجنة عليا من ١١ عضوا، سبعة منهم معينون من قبل مجلس الشورى الذي يهيمن عليه الحزب الوطني الحاكم.

ورغم ان احدا في مصر لا يتوقع ان يفقد الحزب الوطني الحاكم اغلبيته الكاسحة (اكثر من الثلثين) الا ان سؤالين رئيسيين ينتظران اجابة خلال هذه الانتخابات هما: عدد مرشحي الاخوان المسلمين الذين سيتمكنون من الفوز ودرجة العنف التي سيشهدها يوم الاقتراع.

واتهم عضو مكتب ارشاد جماعة الإخوان محمد مرسي السلطات بـ"تزوير إرادة المصريين" وندد بـ"البطش والعنف ضد المرشحين المعارضين للنظام خاصة من الاخوان".

وفي مقابلة نشرتها صحيفة "الدستور" المستقلة ، اكد رئيس اللجنة العليا للانتخابات رئيس محكمة استئناف القاهرة السيد عمر عبد العزيز ان نزاهة الانتخابات تتوقف على "حسن نوايا" الجهات الحكومية المشاركة في تنظيمها.

وردا على سؤال عما سيكون عليه الوضع اذا كانت نوايا الجهات الحكومية سيئة، قال "على الدنيا السلام" في اشارة الى ان الامور ستخرج عن يد اللجنة التي يترأسها.

ويتوقع المحللون ان تشهد الانتخابات التشريعية هذا العام درجة عالية من العنف.

وقال الخبير بمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عمرو الشبكي لوكالة فرانس برس ان "تكالب" مرشحي الحزب الوطني على المشاركة في هذه الانتخابات "يؤشر على انها ستكون الاسوأ وسيكون هناك عنف وبلطجة بين مرشحي الحزب الوطني بدرجة اكبر مما شهدناه في الانتخابات الاخيرة".

وكان ١٤ شخصا قتلوا في احداث عنف خلال عمليات الاقتراع في العام ٢٠٠٥ خصوصا في الدوائر التي تنافس فيها مرشحو الحزب الوطني الذين اختيروا على قائمته مع اعضاء الحزب الذين ترشحوا كمستقلين بعد استبعادهم من قائمته.

جانب من الدعاية الانتخابية للمرشحين... أ.ف.ب

"شيرين شر الطريق" بلطجية نسائية لها دور في الانتخابات!

طغت ظاهرة "البلطجة" النسائيّة على المشهد الانتخابي في مصر، إذ استغل بعض المرشحين العناصر النسائيّة لكبح جماح منافسيهم في الانتخابات، وذلك مقابل أجر مادي للظاهرة التي احترفتها ثلة من النساء واعتبرنها وسيلة لكسب الرزق، ما حدا بدوائر متخصصة إلى إجراء دراسات حول تلك الظاهرة الاجتماعية للوقوف على أسبابها وتداعياتها.

وتعتبر منطقة الجيزة القديمة، وتحديداً منطقة سوق الخضراوات والفاكهة، واحدة من أشهر المناطق في هذا الشأن، وكان لابد من الإستعانة بـ"دليل"، أو مرافق للوصول إلى معاقلهن.

منتصف السوق أشار "الدليل" إلى إحدى السيدات، وكانت تجلس أمام "فرشة" أو كومة من الخضروات الورقية منها الخس والجرجير والفجل، وقال إنها واحدة منهن، وهي "نضورجية" أي تراقب الطريق، وتستشعر الخطر.

كانت سيدة في العقد الخامس من عمرها، ولا تبدو عليها أية ملامح للعنف، وجسمها نحيف بشكل واضح. وبمجرد الإقتراب منها قالت بنبرة حادة "أي خدمة يا بيه". فرد المرافق موضحاً أننا نريد الحديث إلى بعض من يعملن في "تنظيم الإنتخابات". لكنها رفضت وقالت "حد الله ما بينا وبين البلطجة يا باشا".

ومع الإلحاح، ومنحها "المعلوم" أي مبلغ من المال، وافقت، مدت يدها أسفل كومة الجرجير والخس، وسحبت سكيناً عبارة عن مطواة "قرن غزال"، وقالت بابتسامة خفيفة "لو مشيت من غيرها أشعر أني عريانة". ثم إنطلقت وسط زحام البائعين والمشترين بخطوات سريعة، ودلفت إلى شوارع وحارات خلفية حتى وصلت إلى أحد المقاهي الصغيرة يقال عنها "غرزة"، وألقت التحية على سيدة تجلس أمام ذلك المقهى، وأخبرتها أننا نريد الحديث معها عن "أعمال الخير والجدعنة" التي يقمن بها، بعد أن أكدت لها أننا لسنا من "الحكومة"، وأنه من الممكن أن نكون سبباً في حصولها على "رزق" لو نال عملها اعجابنا. وقدمتها إلينا باسم "المعلمة سكسكة".

وروت "سكسكة" وهي سيدة ممتلئة الجسد، تاريخ واحدة من أشهر البلطجيات، مؤكدة أنها بدأت مع "سكسكة الكبيرة" التي توفيت منذ نحو ٣٠ عاماً، و أضافت: "كانت ست مجدع، والناس كلها تعمل لها ألف حساب، وكان مفيش راجل يقدر يصدها، وورثت "سكسكة نمرة ٢" الشغلانة عنها، وعندما ماتت مسكت أنا الشغل كله".

وتتابع: "نحن نعمل لرفع الظلم عن كل من يلجأ إلينا، مثلاً لو هناك واحد مفترى ضرب رجلاً محترماً، وفرّج عليه الناس، وراح حرر ضده محضرا أكثر من مرة، ولم تستطع الحكومة أن تثأر له، نقوم نحن بهذه المهمة لوجه الله، ولو أن هناك زوجا مفتري تزوج بأخرى على زوجته أم أولاده أو خانها بعد العشرة الطويلة، وأرادت تأديبه، نقوم نحن بهذا الدور، حتى يعود لها مرة أخرى، زوجاً مطيعاً، ويحن عليها هي وأولادها، وكله ثواب عند ربنا. ولو أن هناك تاجرا له ديون لدى آخر، ويماطل في السداد، ولجأ إلينا، نحن نسترد له أمواله من زميله المفتري، ونحصل على نسبة تقدر ب١٥٪ من قيمة المبلغ".

ولكن ماذا عن الإنتخابات؟ سؤال منا، وجاءت الإجابة على لسانها، قائلة: "الإنتخابات موضوع كبير، ونحن لا نمارس البلطجة، بل نقوم بحماية المرشح الذي يلجأ إلينا وأنصاره أثناء الإدلاء بأصواتهم من بلطجية المرشحين المنافسين، و ننظم له المؤتمرات الجماهيرية، ونعلق له اللافتات الدعائية. ونخصص له "ست جدعة" من عندنا تحمي زوجته وبناته حتى إنتهاء الإنتخابات. وتحصل الواحدة منا على مبلغ يتراوح ما بين ٢٠٠ و٥٠٠ جنيه في اليوم. وإذا كان المرشح المنافس له، "شايف نفسه" ويحاول التعرض له، ويريد تأديبه هو وأنصاره وزوجته وأولاده، نحن نتولى هذه المهمة، وممكن نرمي عليه واحدة منا تقف في طريقه، وتضربه علقة ساخنة، أو تذهب إليه في مقر عمله، وترمي "بلاها" عليه، وممكن تحرر ضده محضر تحرش أو تعرض لأنثى في الطريق العام، ويرتبك في التحقيقات بالنيابة، ولو خرج منها براءة نعمل له مشكلة مع أحد أشقائه أو المقربين له، وهذا العمل مكلف جداً، ويصل سعر إفتعال مشكلة كبيرة مع الخصم شخصياً بحيث تربكه تماما إلى خمسة آلاف جنيه، وتصل إلى ٥٠ ألف جنيه في حال إذا كان صاحب نفوذ وقوي، ويريد المرشح الخاص بنا إسقاطه في الإنتخابات. وهذه المبالغ تذهب إلى كل العاملين معنا، ونحن نعيش عليها طوال العام".

"حنان سفنجة" هو اسم سيدة أخرى، تقول: لا أعمل إلا مع النساء من أجل استرداد حقوقهن من أزواجهن الظالمين، وأساند المرشحات فقط، إنه مبدأ أعمل على أساسه. ولأني أعرف أن الستات مهما علا شأنهن "منكسرات الجناح"، قررت الوقوف إلى جوار مرشحات كوتة المرأة، وأعمل مع إحداهن "بودي جارد حريمي" لحمايتها هي وأبنائها من أية محاولة عنف قد يتعرضون لها.

وتدخلت سيدة شابة في الأربعينات من عمرها في الحديث، وقالت: "وأنا دعوة الأم التي لم يستجب لها الله". وأوضحت قائلة: عادة ما تدعو أي أم لإبنها قبل الخروج من المنزل صباحا "ربنا يكفيك شر طريقك"، وأنا عندما أدخل في أي معركة، أضرب بقوة وأقول للخصم: أنا شر طريق الذي دعت لك أمك ربنا يكفيك إياه، ولكنه لم يستجب لها. إنها "شيرين شر الطريق"، تتشابه حكايات كل من البلطجيات . أو "فاعلات الخير" كما يفضلن أن يطلقن على أنفسهن. في غالبية المناطق التي تشتهر بأنها مأوى لهن، مثل الجيارة في مصر القديمة، الدويقة، منشية ناصر، البساتين ، وفي هذا الاطار، قدم اللواء السابق في وزارة الداخلية رفعت عبد الحميد دراسة حديثة تقدم قائمة يقول إنها أسعار عمليات البلطجة الحريمي في إنتخابات مجلس الشعب المقبلة، الأمر الذي يعد إعترافا شبه رسمي بانتشار هذا النوع من العنف في مصر.

ووفقاً للدراسة فإن هناك ٢٥ نوعاً من العنف تقدمه البلطجيات للمرشحين، وهي كالتالي: "ردح سادة ٨٠٠ جنيه. ردح و قلة أدب ١٦٠٠ جنيه. فضيحة بجلاجل داخل نطاق عمل الخصم ٣ آلاف جنيه. فضيحة من دون جلاجل ٢٥٠ جنيهاً. هتك عرض ٥ آلاف جنيه. ضرب بالروسية ٤٠٠ جنيه. شنكل حرامية ٢٠٠ جنيه. ضرب يفضي إلى موت ١٥ ألف جنيه. ضرب بدون عاهة ٥٠٠ جنيه. تحرش جنسي ٧٠٠ جنيه. ضرب بعاهة ٦٥٠٠ جنيه. استعمال آلة حادة ٤ آلاف جنيه. تشويه بمواد كيماوية "مياه النار" ١٢ألف جنيه. مهاجمة مجموعات من أنصار الخصم ٢٥ ألف جنيه. مهاجمة بلطجيات المرشح المنافس ٢٥ ألف جنيه. مقاومة السلطات ٦ آلاف جنيه. الترويع والتخويف من خلال اتصال تليفوني ورسائل تهديد ألف جنيه. إسقاط مرشح منافس ٤٧ ألف جنيه. تخويف أنصار مرشح منافس، حتى ينفضوا من حوله ٣ آلاف جنيه. هتيفة وتصفيق وكومبارس ٥٠ جنيهاً للفرد. تقطيع لافتات الخصم ٣٠ جنيهاً لكل حالة. منع مؤتمر الخصم ١٠ آلاف جنيه. إهانة الخصم بالطبل البلدي مع أغنية "بودعك آخر وداع" ٥٠٠ جنيه في الساعة. توفير بودي غاردات لزوم الوجاهة ٢٧٠ جنيهاً للفرد. تنظيم زفة الفوز للمرشح ٤ آلاف جنيه.

130 مرشحا لجماعة غير معترف بها قانونا!

أختُتمت منتصف ليل امس الاول الجمعة الحملة الانتخابية للدورة الاولى من الانتخابات التشريعية المصرية التي يتنافس فيها اليوم الاحد ٥٠٦٤ مرشحا على ٥٠٨ مقاعد بحسب ما اعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات رئيس محكمة استئناف القاهرة عبد العزيز عمر ، مؤكدا ان العدد النهائي للمرشحين الذين سيخوضون انتخابات مجلس الشعب بلغ ٥٠٦٤ مرشحا يتنافسون على ٥٠٨ مقاعد من بينها مقاعد كوتا المرأة (٦٤ مقعدا).

واضاف في تصريح ان هناك ٤٦٨٦ مرشحا للفوز بـ٤٤٤ مقعدا في البرلمان بينهم ١١٨٨ مرشحا يمثلون احزابا سياسية و٣٤٩٨ مرشحا مستقلا ، واضافة الى ذلك تتنافس ٣٧٨ مرشحة على المقاعد المخصصة لكوتا المرأة (٦٤ مقعدا) من بينهن ١٤٥ مرشحة عن احزاب و٢٣٣ مرشحة مستقلة.

ويخوض ١٨ حزبا سياسيا الانتخابات الى جانب خوض ١٦ حزبا انتخابات الكوتا النسائية ، فيما تشارك جماعة الاخوان المسلمين غير المعترف بها قانونا ب١٣٠ مرشحا يتقدمون بصفتهم "مستقلين" ، وتفتح مكاتب الاقتراع ابوابها اليوم الاحد عند الساعة ٠٨،٠٠ صباحا (٠٦،٠٠ ت غ) وتغلق عند الساعة ١٩،٠٠ (١٧،٠٠ ت غ).

الايكونوميست: الانتخابات المصرية "ديمقراطية زائفة"!

اكدت مجلة "الإيكونوميست" البريطانية في تقرير عن الإنتخابات البرلمانية المصرية إن الإنتخابات في مصر تنتج أغلبيتين حاكمتين، الأغلبية الأولى هي ثلثا مقاعد البرلمان التي يسيطر عليها الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم منذ عام ١٩٧٨، وهو ما دفع أغلب المصريين إلى عدم الإهتمام بالمشاركة في الإنتخابات، وهو ما اعتبرته المجلة نتيجة طبيعية لما وصفته بثلاثة عقود من الديمقراطية الزائفة التي حفظت للنظام بقاءه واستقراره طوال تلك السنوات.

وتابعت المجلة بالقول إن الأغلبية الثانية التي تفرزها الإنتخابات المصرية هي أغلبية الطبقة الإجتماعية الحاكمة التي تزداد ابتعادا عن الطبقة الكادحة التي تتزايد عدداً هي الأخرى.

وأضافت أن الإنتخابات العامة المصرية المقررة اليوم الأحد تخدم "حكام" مصر أكثر مما تخدم قضية الديمقراطية، ربما أكثر من أي انتخابات سابقة. فالحزب الحاكم يسعى للحصول على ٤٠٠ مقعد من أصل ٥٠٨، إلا أن نسبة المشاركة لن تتجاوز ٢٥٪ من الناخبين الذين شاركوا في انتخابات ٢٠٠٥ ، مشيرة إلى استبعاد وقوع ما حدث في ٢٠٠٥ حيث استطاع مرشحو جماعة الإخوان المسلمين الحصول على عدد كبير من المقاعد، حيث اتخذ الحزب الوطني هذه المرة جميع احتياطاته واجراءاته القانونية وغير القانونية لمنع الإخوان من الوصول مرة أخرى إلى البرلمان.

ولفتت الإيكونوميست إلى غياب القضاة عن انتخابات هذه الدورة واستبدالهم باللجنة العليا للإنتخابات، حيث اعتبر التقرير أن اللجنة قد فشلت في أول اختبار لها وهو تسجيل الجمعيات المدنية التي ترغب في المشاركة في مراقبة الإنتخابات القادمة، كما أنها منعت دخول الكاميرات للجان التصويت مما سيؤدي إلى تضييق مساحة التغطية الإعلامية التي تعاني أصلاً قيوداً حكومية، وهو ما فسرته المجلة على أنه محاولة حكومية لمنع تكرار ما حدث في ٢٠٠٥، حيث نقلت التغطية الحية للإنتخابات وقائع قيام بعض الناخبين بالدخول إلى لجان الإنتخاب من الأسوار الخلفية بعد أن منعهم الأمن من الدخول بشكل طبيعي استعداداً للتلاعب بالنتائج.

وتابعت المجلة بالقول إن هناك الكثير من المصريين يتحدثون عن سبب هوس الحزب الحاكم بهذه الإنتخابات، وهو انتقال الحكم بسهولة إلى نجل الرئيس في الإنتخابات الرئاسية العام المقبل ، وأوضحت المجلة ذلك قائلة إنه وفقاً للدستور المصري فإن البرلمان له دور كبير في فرز المرشحين لإنتخابات الرئاسة، وفي وقت وصل فيه الرئيس مبارك إلى سن ٨٢ عاماً، فإن الحزب يؤمن أن بقاء البرلمان في قبضته سيؤمن طريق الرئاسة إلى الرئيس مبارك مجدداً من خلال منع ظهور مرشحين مستقلين أمامه إذا ما ترشح لفترة سادسة، أو في تسهيل وصول شخص آخر للحكم وهو على الأرجح نجله جمال.

فقراء مصر: الانتخابات امر شكلي لتمديد سلطة الحزب الحاكم!

يرى الكثير من المصريين الذين يكافحون من اجل العيش باجور زهيدة، ان الانتخابات التشريعية اليوم الاحد لا تعدو كونها امرا شكليا لتمديد سلطة الحزب الحاكم بدون ان يؤدي ذلك الى تغيير يطول حياتهم اليومية.

في حي بولاق الدكرور وسط العاصمة المصرية تنتشر لافتات الدعاية الانتخابية وصور المرشحين من السياسيين المحليين ، غير ان الحملة الانتخابية لا تثير الكثير من الاهتمام في هذا الحي الفقير حيث يبيع رجال البطاطا وأنواعاً أخرى من الخضروات على عربات تجرها حمير وتنبش القطط اكداس الزبالة المتناثرة ، ويقول سمير (٤٢ عاما) وهو صاحب محل حلاقة للرجال "لن أصوت أبداً لان الانتخابات لا تغير شيئا" و"تطيل عمر النظام".

واضاف هذا الاب لطفلين مشتكيا "يجب ان يعيش الناس وان يجدوا ما يأكلون. كيلوغرام اللحم سعره نحو ٧٠ جنيها (١٢ دولارا) وكيلوغرام السكر سعره بين ٦ و٧ جنيهات، الناس يمكن ان تستغني عن اللحم ولكن ليس عن السكر"، ويتابع القول : "الاجر الادنى حوالي ٣٠٠ جنيه (٥٢ دولارا)، قسموا ذلك على ٣٠ يوما بين الغذاء ومصاريف المدارس والكهرباء وكل النفقات الاخرى. هذا لا يكفي". وقررت السلطات في الآونة الأخيرة رفع الأجر الأدنى القانوني الذي لم يتغير منذ ربع قرن ، غير ان الاجر الادنى الجديد البالغ نحو ٤٠٠ جنيه (٦٩ دولارا) يظل غير كاف في بلد تناهز فيه نسبة التضخم ١٢ بالمئة بحسب معطيات رسمية. وزاد ارتفاع اسعار مواد مثل اللحم والطماطم في الاشهر الاخيرة من غضب الاهالي واسهم في خروج تظاهرات احتجاجية متفرقة.

ورغم خمس سنوات من الاصلاح فان نحو ٤٠ بالمئة من سكان مصر يعيش تحت خط الفقر. وتقدر نسبة البطالة ما بين ٢٠ و٢٥ بالمئة في حين تؤكد السلطات انها ١٠ بالمئة.

ويرى المحلل عماد جاد من مركز الاهرام الاستراتيجي ان قسما كبيرا من الشعب مستسلم ومستقيل ازاء نظام سياسي جامد لم يتمكن من الافادة من الطبقة الوسطى المصرية.